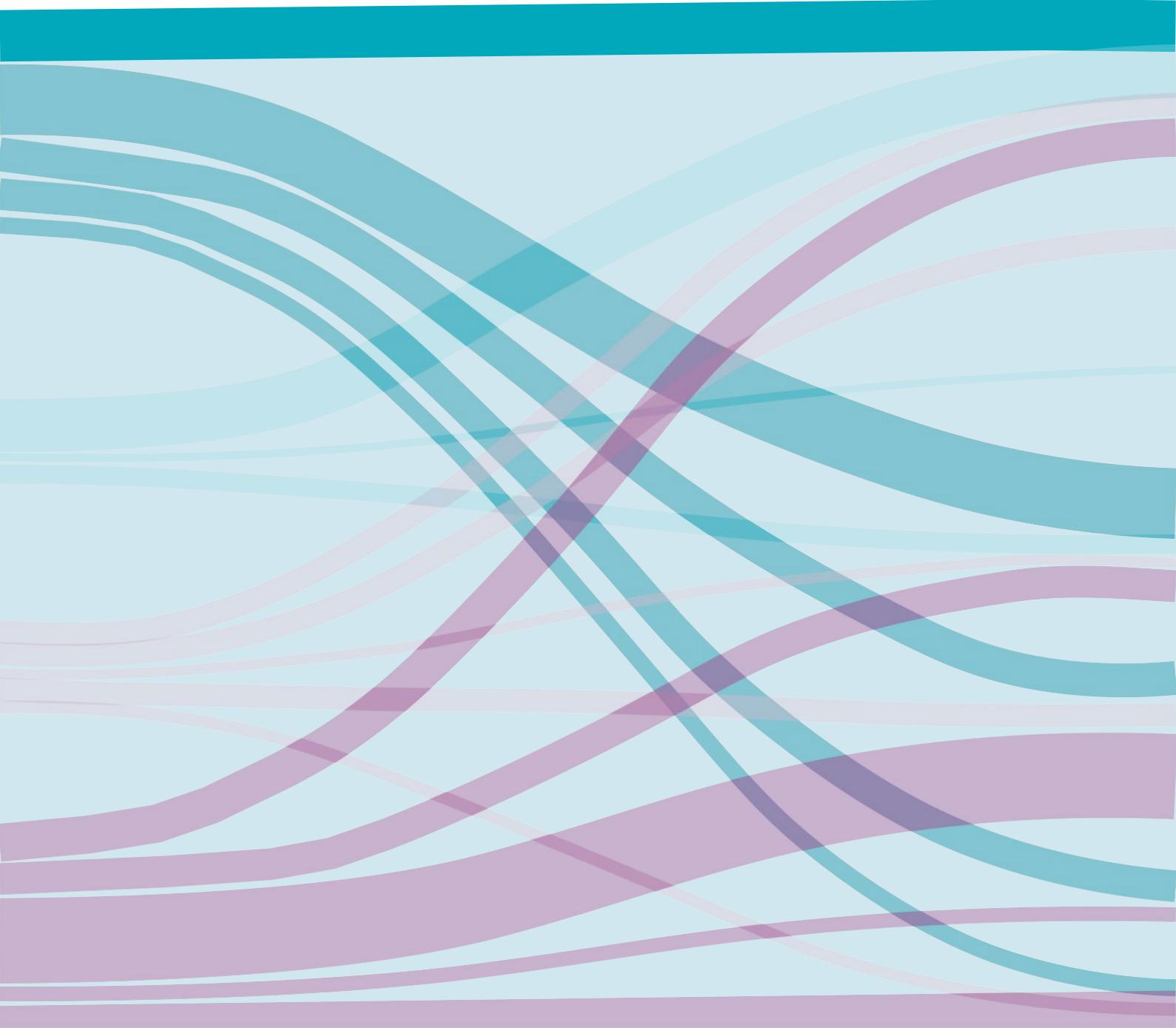




الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة

أكتوبر 2020



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

و

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جينيف

الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة

أعد هذه الوثيقة فرع إحصاءات ومعلومات التنمية التابع للأونكتاد بالتعاون مع فرع الديون وتمويل التنمية وفرع البحوث وتحليل الاتجاهات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. اعتمد الفريق العامل المشترك بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة الإطار المفاهيمي الذي سيكون بمثابة أساس العمل المستقبلي.

تنويه:

لا تعكس محتويات هذا المنشور بالضرورة رأي أو موقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDC)، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أو الدول الأعضاء أو المنظمات المساهمة، ولا يعني ضمناً أي مصادقة من طرفهم.

التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

يتم توفير المعلومات الخاصة بعلامات الموارد الموحدة وروابط مواقع الويب الواردة في هذا المنشور بما يتلاءم مع مصلحة القارئ وهي صحيحة اعتباراً من تاريخ النشر. لا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن استمرارية دقة هذه المعلومات بمرور الوقت أو عن محتوى أي موقع انترنت خارجي.

لم تتم مراجعة هذا المنشور من قبل مصالح التحرير.

يجوز إعادة إصدار هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل لأغراض تعليمية أو غير هادفة للربح دون إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، بشرط ذكر المصدر. سيكون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد ممتنين لتلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذه الوثيقة كمصدر.

التعليقات

نرحب بالتعليقات على التقرير ويمكن إرسالها إلى:

فرع البحوث وتحليل الاتجاهات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المركز الدولي بفيينا

صندوق بريد 1400 500 فيينا البريد الإلكتروني:

unodc-ddds@un.org

فرع إحصاءات ومعلومات التنمية في الأونكتاد

قصر الأمم

14-8 شارع السلام 1211

جنيف 10، سويسرا

بريد إلكتروني: Statistics@unctad.org

شكر وتقدير

الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة هو منشور مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد. شارك في إعداد هذه الوثيقة فرع البحوث وتحليل الاتجاهات، شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تحت إشراف أنجيلا مي، رئيسة قسم البحوث وتحليل الاتجاهات، وفرع إحصاءات التنمية والمعلومات في الأونكتاد، تحت إشراف ستيف ماكفيلي، رئيس قسم الإحصاء، بالتشاور مع فرع الديون وتمويل الإحصاءات، تحت إشراف ستيفاني بلانكنبورغ، رئيس الفرع.

تطوير وصياغة ومراجعة الإطار المفاهيمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فرع البحوث وتحليل الاتجاهات التابع لمكتب
الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الأونكتاد
فرع إحصاءات والتنمية والمعلومة في الأونكتاد

إنريكو بيسوجنو ديانا
كاميريبي
بجرن تويندر هنسن ألكسندر كبرند
ارمقارد زيلر

فرناندو كانتو (حتى يوليو 2020) ستيف ماكفيلي
أنو بيلتولا

الأونكتاد
فرع الديون وتمويل التنمية
ستيفاني بلانكنبورغ مارتينا
جياكوميل بينيلوبي هوكينز

آراء الخبراء ومساهماتهم

استفاد الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة من خبرة ومشورة أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة. وكانت تعليقات ومساهمات الخبراء ألكسندر إرسكين وبيتر رويتر وفيدريكو سالوستي بالغة الأهمية. نتوجه بشكر خاص إلى مركز الامتياز للإحصاءات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الحوكمة والأمن العام والإيداء والعدالة، على مساهمته.

نشر

جوناتون جيبونس

تصميم

سوزان كينان

اقتباسات مقترحة

الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة (فيينا، 2020).

المحتويات

5.....	المحتويات
6.....	1. ملخص تنفيذي
7.....	2. مقدمة حول التدفقات المالية غير المشروعة
	3. القضايا الإحصائية
	Error! Bookmark not defined.
8.....	القضايا المفاهيمية
8.....	التأكد من موثوقية وصحة طرق التقدير
9.....	توافر البيانات والقيود
10.....	4. المبادرات الرئيسية التي تم اتخاذها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة
11.....	5. التعريف الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة
14.....	التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة
17.....	الامتثال الإحصائي والصلة بالسياسة: الحالة الخاصة للاتجار بالأشخاص
18.....	6. المقاربة الإحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة
19.....	التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية بتوليد الدخل
22.....	التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من إدارة الدخل
23.....	7. الخاتمة

1. ملخص تنفيذي

تطرح خطة التنمية المستدامة لعام 2030¹ مسألة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) ك مجال ذي أولوية لبناء مجتمعات سلمية حول العالم. وتعتبر معالجة هذه التدفقات مكونًا حاسمًا في الجهود العامة لتعزيز السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية، كما هو موضح في الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة: "بحلول عام 2030، يُنتظر الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة، وتعزيز مسار استرداد الممتلكات المسروقة، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة".

في يوليو 2017، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإطار العالمي للمؤشرات لرصد أهداف التنمية المستدامة.² هذا وقد الاختيار على المؤشر 16.4.1، "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الواردة والصادرة"، لقياس التقدم نحو الهدف 16.4. في ذلك الوقت، لم يكن هناك اتفاق عالمي حول ما يجب تضمينه في نطاق التدفقات المالية غير المشروعة أو كيفية قياس مكوناتها في تلك الحقبة.

بالنظر إلى واقع أن المرء يمكن أن يجد تصورات مختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة وأن العديد من هذه التدفقات مخفية عمدًا، فإن قياسها بعد مهمة صعبة للغاية وهو ما أوجب أن يكون للمؤشر راعيان ألا وهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يقود العمل بشأن التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالجريمة، والأونكتاد، الذي يقود تطوير أساليب قياس هذا النوع من التدفقات والمعايير المالية الدولية ذات الصلة بالجباية وبالتجارة. تعكس هذه الوثيقة نتائج العمل الدولي على التعريف الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة ومفاهيم قياسها.

تضافرت جهود الوكالات الراحية لتطوير تعريفات إحصائية مشتركة وطرق لقياس أنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة بالاعتماد على مؤشر. من عام 2017 إلى عام 2018، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد مشاورات خبراء وبناءً على توصياتهما، أنشئ فريق عمل إحصائي لوضع منهجيات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. أفضى هذا العمل إلى إعداد إطار مفاهيمي، وتعريفات إحصائية، وتصنيف ومنهجيات.

يحدد هذا النهج الأنواع الرئيسية من التدفقات المالية غير المشروعة التي يجب قياسها ويضع إطارًا يعتمد على التعريفات والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية الحالية، بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية³ (SNA) وميزان المدفوعات⁴. في هذا الإطار تم إعداد مقارنة قياس على قاعدة هذه الأطر بعد الجهود الدولية الساعية لقياس الأنشطة الاقتصادية غير المرصودة أو غير القانونية..

تشير التدفقات المالية غير المشروعة إلى الأنشطة التي تعتبر مخالفات إجرامية، ولكنها تشير أيضًا إلى بعض السلوكيات المتعلقة بالضرائب والممارسات التجارية. يقدم التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية⁵ (ICCS) تعريفات لمصادر الأنشطة غير المشروعة من التدفقات المالية غير المشروعة. يحدد الإطار المقترح أربعة أنواع رئيسية من الأنشطة التي من المحتمل أن تولد هذا النوع من التدفقات:

(1) الأنشطة الضريبية والتجارية

(2) الأسواق غير المشروعة

(3) الفساد

(4) أنشطة الاستغلال وتمويل الجريمة والإرهاب.

يمكن أن يُظهر كل نوع من هذه الأنشطة، تدفقات مالية غير مشروعة بشكل عام في مرحلتين مختلفتين:

- توليد الدخل غير المشروع، والذي يشمل جميع المعاملات عبر الحدود التي تتم إما في سياق إنتاج السلع والخدمات غير المشروعة، أو التي تدر دخلاً غير مشروع لجهة فاعلة خلال نشاط غير مشروع غير منتج.

¹ A / RES / 70/1

² A / RES / 71/313

³ الأمم المتحدة، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية 2008 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08، سابع عشر -29)

⁴ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (واشنطن العاصمة، 2009).

⁵ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية (فيينا، 2015).

- إدارة الدخل غير المشروع، والذي يتوافق مع المعاملات عبر الحدود التي تستخدم هذا النوع من الدخل للاستثمار في الأصول المالية وغير المالية أو لاستهلاك السلع والخدمات.

التدفقات المالية غير المشروعة متعددة الأبعاد وتشمل العديد من أنواع الأنشطة المختلفة، بما في ذلك التدفقات المتأتية من الأنشطة والمعاملات غير المشروعة المعاملات التي تحول الأموال ذات المصدر المشروع، والتدفقات من الأنشطة المشروعة المستخدمة بطرق غير مشروعة. لا تتأني كل التدفقات المالية غير المشروعة من أنشطة غير مشروعة. على سبيل المثال، يتضمن المؤشر التهرب الضريبي العنيف، بصفته تدفقا ماليا غير مشروع، لأنه قد يُعتبر ضارًا بالتنمية المستدامة في العديد من البلدان، على الرغم من أن هذه الأنشطة لا تعتبر غير قانونية بشكل عام.

في أكتوبر 2019، استعرضت الجلسة العاشرة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المنعقدة في أديس أبابا، الاقتراح المنهجي وأعاد تصنيف المؤشر من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني،⁶ مما يعني أن المؤشر لا غبار عليه من الناحية المفاهيمية وقد وضع معايير محددة دوليًا، على الرغم من أن البلدان لا تنتج بيانات بشكل منتظم إلى حدود الآن.

توضح هذه الوثيقة الإطار المفاهيمي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. ويجري اختبار الإطار وكذلك منهجيات القياس المحددة في إطار الأنشطة التجريبية الجارية الجديدة. تم اختبار الأساليب المتعلقة ببعض الأسواق غير المشروعة في أمريكا اللاتينية بالإضافة للمستوى دون الإقليمي لأنشطة بعينها (منتجات الحياة البرية والاتجار بالمخدرات). تظهر الاستنتاجات الأولية جدوى طرق القياس المطورة.

2. مقدمة حول التدفقات المالية غير المشروعة:

تولد الجريمة المنظمة والاتجار بالسلع غير المشروعة (مثل الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة النارية) وكذلك الضرائب والممارسات التجارية غير المشروعة أو غير المشروعة كل عام تدفقات غير مشروعة بمليارات الدولارات الأمريكية. يمكن توجيه مخرجات الجريمة إلى الخارج، في كثير من الأحيان نحو الملاذات الضريبية. يمكن أيضًا غسلها وإعادة استثمارها في الأسواق القانونية. تُضعف الجريمة المنظمة واسعة النطاق (والاقتصادات غير القانونية المرتبطة بها) مؤسسات الدولة من خلال تعميق مستوى الفساد والعنف، وتقويض أسس سيادة القانون. فهي لا تشجع الاستثمار العام والخاص وتحرم الاقتصاد القانوني من الموارد اللازمة للتنمية المستدامة بجميع أبعادها. تقوض التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة غير القانونية مثل الجريمة والفساد سير عمل أنظمة العدالة الجنائية، وتقلل من إيرادات الدولة، وتضعف القاعدة الضريبية ومؤسسات الدولة.

كما يمكن أن تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة الأخرى المتأتية من الاقتصاد القانوني إلى تحويل الموارد الموجهة للتنمية، وتقويض القاعدة الضريبية، وإعاقة التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي المستدام.

تظل القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة هشة عندما تكون عرضة للتدفقات المالية غير المشروعة. في الواقع، تشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الحاجة إلى مزيد تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحسين قدرات تحصيل الدخل وزيادة تحصيل الموارد بنية الاستثمار. تقوض التدفقات المالية غير المشروعة هذا الجهد. تدعو خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية⁷ إلى مضاعفة الجهود للحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة، بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف.

ينبغي قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 16.4 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والذي يهدف إلى "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة" من خلال المؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة أي قياس "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الواردة والصادرة (بحساب الدولار الأمريكي)". يركز هذا المؤشر على التدفقات عبر الحدود لتقييم حجم التدفقات المالية غير المشروعة الواردة أو الصادرة للبلد المعني.

⁶ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، تصنيف مستويات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية (2020).

⁷ A / CONF.227/20. الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا

16-13 تموز (يوليو) 2015 (نيويورك، 2015)، الفقرة. - ثلاثة وعشرون وأربع وعشرون

في العام 2017، عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إطار مؤشرات رصد أهداف التنمية المستدامة، بدأ الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما القائمان المشاركان على المؤشر 16.4.1، العمل المنهجي والمشاورات الواسعة بشأن تطوير التعاريف والأساليب الإحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة.

3. القضايا الإحصائية

يؤدي الافتقار إلى إحصاءات موحدة عن التدفقات المالية غير المشروعة إلى شكوك حول حجمها واتجاهاتها، وأصولها وتأثيرها على التنمية. يمكن أن تختلف التدفقات المالية غير المشروعة بشكل كبير عبر البلدان والمناطق، وعدم وجود إطار مشترك يجعل من عملية قياسها أمراً مستحيلاً.

القضايا المفاهيمية

تكشف مراجعة الأدبيات أن هناك مفاهيم مختلفة لماهية التدفقات المالية غير المشروعة وكيف يمكن قياسها، بدءاً من تقديرات غسل الأموال التي تعتمد على النظام المصرفي لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، إلى تدابير الاقتصاد الكلي التي تقارن إحصاءات التجارة عبر البلدان. يعيق عدم وجود فهم مشترك العمل السياسي لمعالجة لمجابهة التدفقات المالية غير المشروعة في السياق الوطني وإيجاد اتفاق على أهداف السياسة المشتركة على المستوى الدولي.

على سبيل المثال، تربط بعض الدراسات الكمية التدفقات المالية غير المشروعة بالتلاعب بالفواتير التجارية فقط، في حين أن غسل الأموال المستند على المبادلات التجارية ليس الطريقة الوحيدة لتحويل الأموال بشكل غير مشروع وتعاني الإجراءات الإحصائية المقترحة من افتراضات تبسيطية فيما يتعلق بمصادر البيانات والطرق المقترحة.

بحكم التعريف، فإن التدفقات المالية غير المشروعة لا تشمل التدفقات غير المشروعة فقط. ومع ذلك، تظهر الدراسات الإحصائية التي أجريت حتى الآن أنه من العسير تجريبياً التمييز بين ممارسات معينة مثل التهرب (غير القانوني) والممارسات المشبوهة الأخرى بما في ذلك التهرب الضريبي العنيف (قانوني بشكل عام، ولكن غالباً ما يعتبر غير قانوني في الأدبيات الأكاديمية). ليس من السهل دائماً تحديد النقطة المفصلية التي يصبح فيها التخطيط الضريبي القانوني عنيفاً أو ضاراً. ربما يكون من الممكن قياس مجموعة فقط من هذه التدفقات، لأن تحديد الحدود بين التخطيط الضريبي القانوني والتخطيط الضريبي العنيف قد يعتمد على منهجية القياس.

التأكد من موثوقية وصحة طرق التقدير

يتم إخفاء التدفقات المالية غير المشروعة بشكل متعمد، ولأنها تتخذ العديد من الأشكال وتستخدم مجموعة متنوعة من القنوات، فمن الصعب من الناحية المفاهيمية والعملية قياسها. تختلف تحديات قياس التدفقات المالية غير المشروعة من بلد إلى آخر. لذلك، تختلف الممارسات والمقاربات لقياس الأنشطة غير القانونية أو غير المراقبة أو غير الرسمية التي قد تولد التدفقات المالية غير المشروعة. لذلك، من الضروري توفير حلول خاصة بكل بلد وتطبيق الأساليب بمرونة وفقاً لإطار عمل مشترك.

في الوقت نفسه، يجب أن تستند الإحصائيات إلى التعريفات التي يمكن تطبيقها عبر البلدان بمرور الوقت لإتاحة إمكانية المقارنة بينها. على سبيل المثال، وفقاً للتصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية، يجب أن تستند إحصاءات الجريمة إلى تصنيف متفق عليه عالمياً تُحدد فيه الجرائم على أساس الإجراءات والسلوكيات، بغض النظر عن كيفية تصنيفها بموجب القوانين المحلية. من وجهة نظر عملية، لا يمكن أن تستند الإحصاءات بشكل مباشر وحصري إلى الاعتبارات القانونية لأن الأطر القانونية ليست ثابتة من ولاية قضائية إلى أخرى؛ يمكن أن يكون تفسيرها معقداً للغاية وغالباً ما تكون تفاعلية (قد توجد تأخيرات كبيرة قبل الإفصاح عن عدم قانونية أنواع جديدة من الأنشطة، على سبيل المثال)، مما يؤدي إلى معالجة متباينة تختلف حسب البلدان والتوقيت.

يمكن أن تتخذ المعاملات ذات الطبيعة غير المشروعة عدة أشكال وتحدث في مراحل مختلفة من النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن استخدام الأموال عبر الحدود خلال توريد السلع غير المشروعة ثم بيعها لاحقاً إلى بلد آخر. يجب تحليل الأنشطة التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة بعناية ووضعها في إطار يحدد المكونات المختلفة التي تؤدي إلى أنشطة من هذا النوع. يجب تصنيف التدفقات المالية غير المشروعة وفقاً لتصنيف إحصائي منفصل وشامل ومتناسق ومتوافق مع الأطر والمبادئ الإحصائية الحالية.⁸

العديد من الأنشطة غير المشروعة مترابطة، مثل الفساد المرتبط بالاتجار بالمخدرات أو التلاعب بالأسعار المرتبط بالتجارة. لتجنب الازدواجية، هناك حاجة إلى محاسبة منفصلة لتوليد الدخل وإدارته بما يتفق مع نظام الحسابات القومية والأطر الإحصائية الأخرى. يجب أن يستند القياس أيضاً، على سبيل المثال، إلى تصنيف إحصائي خاص يفصل، إلى أقصى حد ممكن، الفساد عن الأنشطة غير المشروعة الأخرى.

توافر البيانات والقيود

تمتلك المكاتب الإحصائية الوطنية بالفعل بعض البيانات اللازمة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، ولكن هذه البيانات مبعثرة عبر سلطات ومجالات إحصائية متعددة وغالباً ما تفتقر إلى إطار موحد. ومع ذلك، فإن إحصاءات الحسابات القومية الحالية وميزان المدفوعات، الصادرة عن معاهد الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية، بما في ذلك تقديرات الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة⁹ والاقتصاد غير المرصود،¹⁰ توفر نقطة انطلاق جيدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة.

قد يتم الاحتفاظ بالبيانات الأخرى ذات الصلة من قبل إدارات الشرطة والعدل ووحدات الاستخبارات المالية والوكالات الحكومية الأخرى التي تجمع المعلومات عن عمليات الحجز والجرائم الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارات الضرائب عمومًا بجمع البيانات ذات الصلة بتقييم الفجوات الضريبية وتبادل البيانات في شكل تقارير كل بلد على حدة بشأن مجموعات الشركات متعددة الجنسيات، على الرغم من أن هذه البيانات غالباً ما يتم جمعها لأغراض أخرى غير الإحصاءات (مثل تقييم المخاطر). يمكن لإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات أن توفر معلومات مفيدة عن التدفقات المالية التجارية غير المشروعة. ومع ذلك، على الرغم من أن بيانات تجارة البضائع التي تجمعها الجمارك تغطي جميع المنتجات، مع وجود فجوات صغيرة فقط من حيث البضائع التي لا تمر عبر الجمارك، لا تمتلك البلدان في كثير من الأحيان مصدرًا واحدًا للبيانات أو منسقة لرصد التجارة في ميدان الخدمات.¹¹ لسوء الحظ، يصعب قياس التجارة في مجال الخدمات بشكل عام. نظرًا لقدرتها على أن تكون ناقلاً مهمًا للتدفقات مالية غير مشروعة، فستكون هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لقياس هذه التدفقات وتحليلها. ومع ذلك، ينبغي إيلاء كل الاهتمام اللازم لتفسير المعلومات من إحصاءات التجارة، لا سيما عند استخدام طرق مثل الإحصاءات المتطابقة: يجب أخذ العديد من العناصر في الاعتبار عند تقييم التناقضات بين البيانات التي تنتجها بلدان المنشأ وتلك التي تنتجها بلدان الوجهة، ووجود تدفقات مالية غير مشروعة هو واحد منها فقط.

⁸ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، أفضل الممارسات لتطوير التصنيفات الإحصائية الدولية (نيويورك، 2013).

⁹ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 2008، قد لا تكون هناك حدود واضحة بين الاقتصاد الخفي غير الخاضع للمراقبة والإنتاج غير القانوني. بحكم التعريف، فإن يشمل الإنتاج غير القانوني: (1) إنتاج سلع أو خدمات يحظر بيعها أو توزيعها أو حيازتها بموجب القانون؛

(2) أنشطة الإنتاج التي تعتبر بشكل عام قانونية ولكنها تصبح غير قانونية عندما يقوم بها منتجون غير مصرح لهم، على سبيل المثال أطباء غير مرخصين (SCN 6.30)؛ (3) الإنتاج الذي لا يفي بمعايير معينة للسلامة أو الصحة أو غيرها يمكن تسميته غير قانوني (SCN 6.35)؛ و (4) مدى الإنتاج غير المشروع في البلدان كل منها على حدة يعتمد على القوانين المعمول بها، على سبيل المثال البغاء. يجب أيضاً تضمين المعاملات في الأسواق غير الرسمية في الحسابات، سواء كانت هذه الأسواق قانونية أو غير قانونية.

¹⁰ وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليل قياس الاقتصاد الخفي (2002): "مجموعات الأنشطة التي يُرجح أنها مخفية هي تلك التي تكون غير ظاهرة للعيان، أو غير قانونية، أو غير رسمية، أو تقوم بها الأسر المعيشية لاستخدامها النهائي. ويمكن أيضاً اغفال الأنشطة بسبب إخفاق في برنامج جمع البيانات الإحصائية الأساسية".

¹¹ ومع ذلك، فقد أدخلت بعض البلدان أنظمة متقدمة للإبلاغ عن التجارة في قطاع الخدمات ومراقبتها. على سبيل المثال، منذ أكتوبر 2012، تطالب البرازيل الأشخاص القانونيين والطبيين البرازيليين بالإعلان عن جميع الخدمات التي يتم تلقيها أو إرسالها إلى الخارج كاستيراد أو تصدير خدمات إلى النظام المتكامل للتجارة في الخدمات الأجنبية (SISCOSEV). هذا النظام يأخذ معلومات حول الخدمات والأصول غير الملموسة والمعاملات الأخرى التي قد تؤدي إلى تغييرات في صافي الثروة في البرازيل

وفقاً لمسح أجراه صندوق النقد الدولي عام 2018 حول قياس الاقتصاد غير الرسمي،¹² أكثر من 60٪ من المعاهد الإحصائية الوطنية تجمع البيانات ذات الصلة عن الأنشطة غير القانونية والخفية وغير الرسمية باستخدام المسوحات والمصادر الإدارية والإحصاءات المتطابقة والدراسات الدولية وتقييمات الخبراء. في حين أن الأنشطة غير الرسمية هي أنشطة وطنية إلى حد كبير، إلا أن العديد منها يمكن أن يولد تدفقات عبر الحدود. وهناك أيضاً جمع منهجي للبيانات عن التدفقات المالية الدولية ذات الصلة بالجريمة؛ يجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إحصاءات المخدرات التي تبلغ عنها البلدان مباشرة، بما في ذلك البيانات التفصيلية عن الطلب والعرض والأسعار وخصائص المخدرات وبيانات المضبوطات وما إلى ذلك. ومع ذلك، فمن المرجح أن بعض البلدان سوف تحتاج إلى تحديد مصادر إضافية للمعلومات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة باستمرار.

يتطلب تجميع إحصاءات حول التدفقات المالية غير المشروعة الوصول إلى العديد من مصادر البيانات التي تحتفظ بها السلطات المختلفة. بشكل عام، تتمتع البنوك المركزية والسلطات الضريبية والمعاهد الإحصائية الوطنية بتفويض كبير لجمع هذه البيانات والوصول إليها. عادة ما تلعب المكاتب الإحصائية الوطنية دور منسق النظام الإحصائي الوطني، وباعتبارها نقطة محورية لتنسيق تجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون مسؤولة عن الجمع بين أصحاب المصلحة الضروريين لقياس هذه التدفقات.

4. المبادرات الرئيسية التي تم اتخاذها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

واضطلع الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بسلسلة من الإجراءات والمشاورات المنسقة لتطوير القياس الإحصائي لهذه التدفقات. تتكون الخطوات الأولى من دراسات تحليلية¹³ ومراجعة طرق القياس التي يطبقها الباحثون والمنظمات في البلدان كل منها على حدة وعلى الصعيد الدولي.

من عام 2017 إلى عام 2018، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة¹⁴ والأونكتاد¹⁵ استشارات الخبراء لتقييم البحوث الحالية والمعرفة والخبرة فيما يتعلق بأنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة. تضمنت مشاورات الخبراء مساهمات من المعاهد الإحصائية الوطنية، ووحدات الاستخبارات المالية، والإدارات الضريبية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وخبراء آخرين في ميدان التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، قام الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع آراء الخبراء ووجهات نظرهم من خلال تنظيم منتديات مختلفة.¹⁶ وسلطت هذه الاجتماعات الضوء على الحاجة إلى الاتفاق على مفاهيم وتعريف إحصائية وأوصت بمشاركة أعمق للمكاتب الإحصائية الوطنية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كانون الثاني / يناير 2019 مجموعة عمل إحصائية¹⁷ تعمل على قياس التدفقات المالية غير المشروعة لتحديد المفاهيم الإحصائية، وتقييم توافر البيانات، وتطوير الأساليب الإحصائية ومراجعة الأنشطة على المستوى القطري.

¹² صندوق النقد الدولي، التقرير الأولي لفريق العمل المعني بالاقتصاد غير الرسمي (واشنطن العاصمة، 2018).

¹³ تشمل البحوث الأساسية عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الراعية للأونكتاد ومساهمات الخبراء الاستشاريين، من بينهم أليكس كوبهام وبيتر جانسكي وكاتي نيكولاو مانياس ومشتاق خان وأنطونيو أندريوني.

¹⁴ مشاورات الخبراء حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، فيينا، 12-14 ديسمبر 2017.

¹⁵ اجتماع الخبراء بشأن المنهجيات الإحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، جنيف، 22-20 يونيو 2018.

¹⁶ وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر: جلسة الأونكتاد حول تحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات المالية غير المشروعة، في المؤتمر الإحصائي العالمي في كوالالمبور (أغسطس 2019)؛ حدث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ذي الصلة بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة المتأتمية من الجريمة، الذي عقد في فيينا (أبريل ومايو 2019)؛ الاجتماع الافتتاحي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA): منع التلاعب بالفواتير التجارية في بلدان أفريقية بعينها، الذي عقد في أديس أبابا (أبريل 2019)؛ المؤتمر الدولي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول تمويل التنمية المستدامة - الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، الذي عقد في بيروت (تشرين الثاني / نوفمبر 2018)؛ الاجتماع التقني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة، الذي عقد في مكسيكو سيتي (تشرين الثاني / نوفمبر 2018)؛ الحوار عبر القارات والمنندى حول التدفقات المالية غير المشروعة لتحالف الشفافية المالية (FTC) / اللجنة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية (ICRICT)، الذي عقد في نيروبي (نوفمبر 2018).

¹⁷ ويتألف الفريق العامل من خبراء إحصائيين من البرازيل وفنلندا وأيرلندا وإيطاليا وبيرو وجنوب أفريقيا، تمثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية والسلطات الجمركية أو المحاملات المالية. يضمن تضمين فريق العمل كذلك خبراء من المنظمات الدولية التي لديها خبرة في هذا المجال. وتم تمثيل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

يعتمد عمل المجموعة على دراسات تحليلية قدمت نظرة عامة متعمقة للجوانب التي يجب مراعاتها لتطوير طريقة للمؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة. كانت المشاورات مع المنظمات الوطنية والدولية مفيدة في التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن المفاهيم والتعاريف الإحصائية. بدأت مجموعة العمل بمراجعة الأبحاث السابقة ونتائج مشاورات الخبراء للبناء على العمل السابق حول التدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة الإحصائية ذات الصلة.¹⁸

بعد مراجعة الأساليب الحالية، عقدت مجموعة العمل عدة ندوات عن بعد واجتماعًا حضوريًا في جنيف في الفترة من 16 إلى 17 يوليو 2019، مما أدى إلى فهم مشترك وطريق للمضي قدمًا. فيما يتعلق بالنطاق الإحصائي والتعاريف للقياس مؤشر التنمية المستدامة 16.4.1. بناءً على هذا العمل، قدمت الوكالات الراحية في أكتوبر 2019 طلبًا لإعادة التصنيف في الجلسة العاشرة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. أيد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وأهدافها الاتجاه المتخذ وأعاد تصنيف المؤشر 16.4.1 من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني¹⁹، مما يعني أن المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية ويعتمد على المعايير الدولية المعمول بها، على الرغم من عدم توفر البيانات في البلدان بعد.

بعد إعادة التصنيف، يستمر العمل على تطوير طرق وإرشادات لقياس المؤشر. ويجري حاليًا تجريب المنهجيات من خلال مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية (UNDA) بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC). مع التركيز الإقليمي على أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعمل هذه المشاريع على تطوير قدرة البلدان على تجميع ونشر الإحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة. قدمت الأنشطة رؤى مهمة حول جدوى التدبير والفجوات الحالية في القدرات. في عام 2020، سيتم إطلاق مشروع آخر تابع لـ UNDA في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP).

5. التعريف الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة

التعريف الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة هو: "التدفقات المالية التي يكون مصدرها أو تحويلها أو استخدامها غير مشروع، والتي تعكس تبادل القيم والتي تعبر حدود البلد."

لذلك، تُعرف التدفقات المالية غير المشروعة بالخصائص التالية:

- **مصدر أو نقل أو استخدام غير قانوني.** يعتبر تدفق القيمة غير مشروع إذا تم توليده بطريقة غير مشروعة (إذا كان ناتجًا عن أنشطة إجرامية أو تهرب ضريبي على سبيل المثال)، أو تم نقله بشكل غير قانوني (في انتهاك لضوابط الصرف على سبيل المثال) أو تم استخدامه بشكل غير مشروع (لتمويل الإرهاب، على سبيل المثال). يمكن إنشاء التدفق أو نقله أو استخدامه بشكل قانوني، ولكن يجب أن يكون غير قانوني في أحد هذه الجوانب على الأقل. قد تندرج بعض التدفقات غير القانونية تمامًا ضمن التعريف الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة كما هو الحال بالنسبة للتهرب الضريبي عبر الحدود، والذي يؤدي على سبيل المثال إلى تآكل القاعدة الضريبية للبلد الذي تم فيه توليد هذا الدخل.
- **تبادل القيم.** وهي تشمل أكثر من تحويلات مالية بحتة. التبادل تشمل القيمة تبادل السلع والخدمات، وكذلك الأصول المالية وغير المالية. على سبيل المثال، تعتبر المقايضة غير المشروعة عبر الحدود، أي التبادل غير المشروع للسلع والخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى، ممارسة شائعة في الأسواق غير القانونية وتعتبر تدفقًا ماليًا غير مشروع.

¹⁸ يشمل هذا التعريف الأعمال السابقة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، النزاهة المالية العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة،

البنك الدولي، والأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلاً عن نتائج العديد من الدراسات الأكاديمية.

¹⁹ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تصنيف المستويات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية.

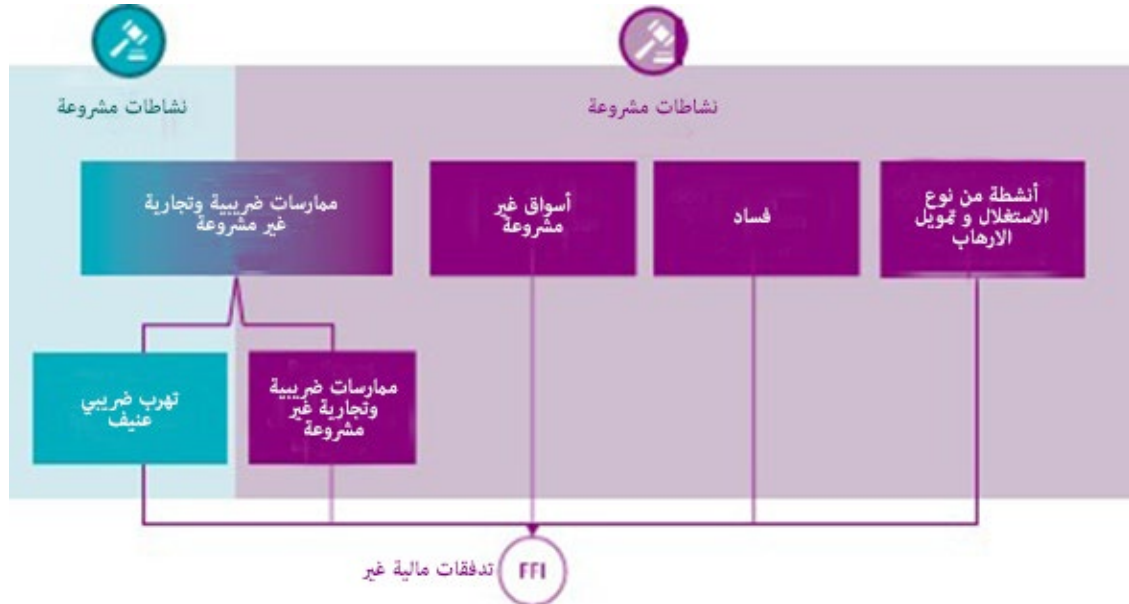
- قياس التدفقات المالية غير المشروعة **تدفق القيم خلال فترة معينة** - على عكس قياس المخزونات، بصفته تراكماً للقيم.
- **التدفقات التي تعبر الحدود**²⁰ وتشمل هذه الأصول التي تعبر الحدود والأصول التي تتغير ملكيتها من مقيم في بلد ما إلى غير مقيم، حتى لو ظلت الأصول في نفس الولاية القضائية.

يتطلب مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.4.1 قياس "القيمة الإجمالية" للتدفقات المالية غير المشروعة. رغم أنه مفيد في الإشارة إلى الحجم الإجمالي للمشكلة، إلا أن هذا الإجراء قد يحد من قابلية تطبيق التوجهات السياسية. سيسمح القياس الأكثر دقة والتصنيف الدقيق بتحديد وفصل، إذا لزم الأمر، المصادر والقنوات الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة وسيوفر أيضاً إرشادات للتدخلات الوطنية والدولية التي تستهدفها. سيسمح مثل هذا التصنيف أخيراً بفصل التدفقات المالية غير المشروعة التي تعتبر حالياً قانونية عن تلك غير القانونية.

يمكن غسيل هذا النوع من التدفقات من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة لجعل المعاملات اللاحقة تبدو قانونية. إذا كان يجب اعتبار تدفقات رأس المال ذات المصدر غير القانوني بمثابة تدفقات مالية غير مشروعة عند عبورها للحدود، نظراً لأن مصدرها غير مشروع، فمن المعقد تحديد الطابع غير المشروع لبعض التدفقات المالية لأن المسافة مقارنة بمصدرها غير المشروع تزداد. يمكن أن تنشأ التدفقات المالية غير المشروعة أيضاً من الأنشطة الاقتصادية القانونية ولكنها تصبح غير مشروعة عندما تتم إدارتها أو تحويلها بطريقة غير مشروعة، بغاية التهرب من الضرائب أو لتمويل الأنشطة غير القانونية، على سبيل المثال.

يمكن تصنيف التدفقات المالية غير المشروعة من عدة زوايا: المصادر والقنوات والتأثيرات والجهات الفاعلة المشاركة والدوافع. يجب أن يفضل التصنيف الناجع منظوراً يسمح بالقيام بعمل سياسي فعال وبالتالي إقامة ارتباط بالأنشطة التي تنبثق منها التدفقات المالية غير المشروعة. لذلك يعرض الجدول 1 الأنشطة الأساسية التي من المحتمل أن تولد التدفقات المالية غير المشروعة بدلاً من التدفقات المالية غير المشروعة نفسها.

الرسم البياني 1: فئات الأنشطة التي يحتمل أن تولد تدفقات مالية غير مشروعة



المصدر: الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

²⁰ مقارنة القياس التصاعدي المقترح، الموصوف أدناه، يعتبر التدفقات المالية المحلية غير المشروعة جزءاً من الاقتصاد غير القانوني. لن تدرج هذه التدفقات ضمن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة لهدف التنمية المستدامة رقم 16.4.1، ولكنها أساسية لفهم التدفقات المنظمة غير المشروعة عبر الحدود.

وفقاً لهذا التصنيف، هناك أربع فئات رئيسية من التدفقات المالية غير المشروعة:

- **التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة.** وتشمل هذه الممارسات غير المشروعة من قبل الكيانات القانونية، فضلاً عن الترتيبات والأفراد الذين يهدفون إخفاء الدخل وتقلص العبء الضريبي عن طريق التهرب من الرقابة واللوائح. يمكن تقسيم هذه الفئة إلى مكونين:
- **التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير القانونية.** وتشمل الممارسات غير القانونية مثل مخالفات التسعير، والمخالفات الجمركية والضريبية، والتهرب الضريبي، وجرائم المنافسة، والتلاعب بالسوق، من بين أمور أخرى تم تضمينها في التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية. معظم هذه الأنشطة غير ملحوظة أو مخفية أو جزء من "الاقتصاد الموازي"،²¹ الاقتصاد السري²² أو الاقتصاد غير الرسمي²³ والتي يمكن أن تولد تدفقات مالية غير مشروعة.
- **التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهرب الضريبي العنيف:** يمكن أيضاً أن تتولد التدفقات غير المشروعة من الأنشطة الاقتصادية القانونية من خلال التهرب الضريبي العنيف (لمزيد من التفاصيل، انظر الإطار أدناه). يمكن أن يحدث هذا من خلال التلاعب بأسعار التحويل، وتحديد الوضعيات الاستراتيجية للديون والملكية الفكرية، وإساءة استخدام المعاهدات الضريبية واستخدام الموائيق والكيانات المختلطة. يجب النظر في هذه التدفقات بعناية، لأنها عادة ما تنتج عن المعاملات التجارية القانونية ولا يُصنف إلا الجزء غير المشروع من التدفقات عبر الحدود في نطاق التدفقات المالية غير المشروعة.
- **التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأسواق غير القانونية:** وتشمل هذه التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة عندما تعبر التدفقات المالية المقابلة الحدود. ينصب التركيز على الأنشطة الإجرامية حيث يتم توليد الدخل من خلال تبادل (تجارة) السلع أو الخدمات غير القانونية. غالباً ما تنطوي هذه العمليات على درجة معينة من التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى تحقيق الأرباح. وهي تشمل جميع أنواع الاتجار بالسلع، مثل المخدرات والأسلحة النارية، أو الخدمات، مثل تهريب المهاجرين. تنشأ التدفقات المالية غير المشروعة من التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك التدفقات عبر الحدود الناتجة عن إدارة العائدات غير المشروعة المتأتية من هذه الأنشطة.
- **التدفقات المالية الناتجة عن الفساد:** يحدد التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية، على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،²⁴ مجموعة واسعة من الأعمال الإجرامية التي تعتبر فساداً. ويشمل ذلك الابتزاز والاختلاس وإساءة استخدام السلطة واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع وغير ذلك من الأعمال. يمكن الحديث عن التدفقات المالية الدولية المرتبطة بالفساد عندما تولد التداعيات الاقتصادية لهذه الأعمال تدفقات عبر الحدود بشكل مباشر أو غير مباشر، وعندما يتم نقل الأصول المالية عبر الحدود لارتكاب هذه الجرائم.
- **التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالأنشطة من نوع الاستغلال وتمويل الجريمة والإرهاب:** الأنشطة الاستغلالية هي أنشطة غير قانونية تنطوي على النقل القسري و/أو الموارد الاقتصادية بشكل غير طوعي بين فاعلين اثنين. وتشمل الأمثلة العبودية والاستغلال والابتزاز والاتجار بالبشر والاختطاف.

²¹ وفقاً لصندوق النقد الدولي حول اقتصادات الظل حول العالم: ما الذي تعلمناه خلال العشرين عامًا الماضية؟ (2018): "الاقتصاد السري يأخذ جميع الأنشطة الاقتصادية المخفية عن الجهات الرسمية لأسباب نقدية وتنظيمية ومؤسسية."

²² في نظام الحسابات القومية، "يتعلق الإنتاج المخفي من أنشطة منتجة بالمعنى الاقتصادي للكلمة وقانونية تمامًا (- بشرط احترام معايير أو لوائح معينة)، ولكن تم إخفاؤها عمدًا عن السلطات العامة من أجل

الأسباب التالية: أ) لتجنب دفع ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب أخرى، ب) لتجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، ج) لتجنب الامتثال لمعايير قانونية معينة مثل الحد الأدنى للأجور، عدد الحد الأقصى للساعات، ومعايير السلامة أو الصحة، وما إلى ذلك، أو د) لتجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية، مثل ملء الاستبيانات الإحصائية أو غيرها من النماذج الإدارية."

²³ ال التقرير النهائي لفريق العمل المعني بالاقتصاد غير الرسمي (2019) يستخدم صندوق النقد الدولي التعريف العملي التالي للاقتصاد غير الرسمي: "يشمل الاقتصاد غير الرسمي (1) الإنتاج الأسري للسلع والخدمات السوقية؛ و (2) أنشطة الشركات (هو- قانوني، مخفي) قد لا يغطيها إطار جمع البيانات العادي لتجميع الإحصاءات الاقتصادية الكلي. لا يأخذ هذا المجال من الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان الأنشطة المحلية فحسب، بل يشمل أيضاً الأنشطة العابرة للقارات- الترتيبات عبر الحدود للوحدات المقيمة [...] متوفر على العنوان التالي www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2019/pdf/19-03.pdf (2 مارس 2020).

في جميع هذه الحالات، ينصب التركيز على المنفعة المالية التي يستمدّها الفرد (أو المجموعة) من استغلال شخص آخر و/أو حرمانه من جزء من ممتلكاته. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الإرهاب وتمويل الجريمة عبارة عن تحويلات غير مشروعة وطوعية للأموال بين فاعلين بغرض تمويل الأعمال الإجرامية أو الإرهابية. عندما تعبر التدفقات المالية المقابلة حدود بلد ما، فإنها تشكل تدفقات مالية غير مشروعة.

التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة

يتمثل التحدي المفاهيمي في تحديد أنواع الأنشطة التي ينبغي تصنيفها على أنها غير مشروعة أو مشروعة. وهي مسألة حساسة بشكل خاص في مجال التهرب الضريبي. وتجدر الإشارة إلى أن الغاية 16.4 من أهداف التنمية المستدامة تشير إلى التدفقات المالية "غير المشروعة" بدلاً من التدفقات المالية "غير القانونية". في حين أن التهرب الضريبي، بما في ذلك مجموعات الشركات متعددة الجنسيات، على الرغم من أنه قانوني بشكل عام، إلا أنه يمكن أن يستنزف الموارد ويُنظر إليه على أنه غير مشروع.

إن إدراج التهرب الضريبي في تعريف التدفقات المالية غير المشروعة يطرح بعض المشاكل، لأنه يطمس الخط الفاصل بين الأنشطة القانونية وغير القانونية. على سبيل المثال، في حين يمكن اعتبار التهرب الضريبي العنيف ضارًا بالتنمية المستدامة، فإن التهرب الضريبي يتضمن عمومًا أنشطة غير قانونية. لأغراض مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 16.4.1، تم تضمين التهرب الضريبي العنيف في التدفقات المالية غير المشروعة، مع ملاحظة أن هذه الأنشطة قانونية بشكل عام.

اعترافًا من معهد الدراسات المتقدمة بأن الخط الفاصل بين الممارسات الضريبية القانونية وغير القانونية يمكن أن يكون غير واضح في وصف سلسلة متصلة من الأنشطة تتراوح بين التخطيط الضريبي القانوني والتهرب الضريبي غير القانوني (انظر الرسم البياني). يوصف التخطيط الضريبي العنيف بأنه "الاستفادة من الجوانب الفنية للنظام الضريبي أو التباينات بين نظامين ضريبيين أو أكثر بهدف تقليل المسؤولية الضريبية".

حدود التخطيط الضريبي العنيف



المصدر: معهد الدراسات المتقدمة (2017).

تتم مناقشة الأنشطة التي تعتبر تجنبًا ضريبيًا عنيفًا بالتفصيل في خطة عمل تآكل القاعدة وتحويل الربح ويمكن أن تشمل تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) من خلال مدفوعات الفائدة، والوضع الاستراتيجي للأصول غير الملموسة، وإساءة استخدام المعاهدات الضريبية، والتجنب المقصود لتحديد منشأة دائمة والتلاعب في تسعير التحويل.

تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال من خلال الإطار الشامل لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والذي يجمع أكثر من 135 سلطة قضائية للعمل على قدم المساواة لمعالجة التهرب الضريبي. توفر "حزمة التآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح"، التي سُُت في أكتوبر 2015 من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودول مجموعة العشرين، حلولاً للحكومات لسد الثغرات في القواعد الدولية الحالية التي تسمح للشركات بتحويل الأرباح بشكل مصطنع إلى ولايات قضائية ذات معدل ضريبي منخفض أو بدون ضرائب، حيث يوجد لدى الشركات نشاط اقتصادي ضئيل أو معدوم. الأعمال المتعلقة بالإطار الشامل لمعالجة قضايا تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح المتعلقة مستمرة.

كما تم إحراز تقدم في الإطار الشامل حول تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح في تحسين توافر البيانات لقياس التهرب الضريبي لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيما من خلال النشر القادم للإحصاءات المجمعة والمجهولة المصدر المتعلقة بالتقرير الخاصة بكل دولة، والتي يمكن استخدامها للمؤشر 16.4.1.

أ المفوضية الأوروبية، مؤشرات التخطيط الضريبي العنيف - التقرير النهائي (لوكسمبورغ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2017).

ب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خطة العمل المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (2013).

ج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020)، بيان الإطار الشامل حول تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح بشأن المقاربة ذي المكونتين لمعالجة التحديات الضريبية التي تفرها رقمنة الاقتصاد - يناير 2020.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قياس ومتابعة البيانات المتعلقة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، الإجراء 11-2015 التقرير النهائي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / G20 مشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، 2015).

في نظام الحسابات القومية، يجب إدراج كل معاملة تفي بمبدأ "الاتفاق المتبادل" بين الطرفين في حدود الإنتاج، أي كنشاط إنتاجي، سواء كان قانونيًا أم لا. إذا كانت الأنشطة الإنتاجية فقط تولد قيمة مضافة، فيمكن للأنشطة غير الإنتاجية أيضًا نقل القيمة من جهة فاعلة إلى أخرى.²⁶ من الواضح أن الأسواق غير القانونية والأنشطة من نوع الاستغلال تشمل الأنشطة الإنتاجية وغير المنتجة على التوالي. من ناحية أخرى، يشمل الفساد أنشطة مختلفة قد تخضع أو لا تخضع لاتفاق متبادل. تتميز بعض هذه الأنشطة، على سبيل المثال الابتزاز أو استغلال النفوذ، بالاتفاق المتبادل وبالتالي تعتبر منتجة، في حين أن البعض الآخر، مثل الاختلاس أو سوء الإدارة المالية أو أي اختلاس آخر للموارد الاقتصادية، غير منتج.

نظرًا لتعقيد القوانين والممارسات الوطنية المختلفة، ولأن قياس التدفقات المالية هو تمرين إحصائي وليس تدقيقًا أو ممارسة قضائية، فليس من الممكن تحديد نطاق الأنشطة التي سيتم قياسها مباشرة وفقًا لشرعيتها. وبالتالي، فإن المؤشر مبني على أساس تصنيف السلوكيات والأحداث والأنشطة التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة تتوافق هذه المقاربة مع التصنيف الدولي للجريمة وإحصاءات الجريمة بشكل عام. يفصل التصنيف الدولي للجريمة ويحدد الأنشطة، والتي يمكن للعديد منها توليد التدفقات المالية غير المشروعة، مثل الأنشطة الاستغلالية والإرهاب، والاتجار والفساد، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة المتعلقة بسوء الممارسات الضريبية والتجارية. يقدم الجدول 1 أمثلة على هذه الأنشطة ويشير إلى كيفية ربط الفئات الرئيسية للمرافق المالية الدولية بالأنشطة التي تولدها.²⁷

²⁶ تمثل العديد من الأعمال غير القانونية جرائم ضد أشخاص أو ممتلكات لا يمكن اعتبارها معاملات. مسائل "الاتفاق المتبادل"، مثل السرقة. لا يتم تسجيل هذه في نظام الحسابات القومية إلا إذا أدت السرقة أو أعمال العنف (بما في ذلك الحرب) إلى إعادة توزيع كبيرة للأصول أو تدميرها. ثم يتم التعامل معها على أنها تدفقات أو تحويلات أخرى (أي التغيرات في قيمة الأصول والخصوم)، وليس على أنها معاملات.

²⁷ من المهم الإشارة إلى أن كل التدفقات المالية غير المشروعة تندرج في الإطار لأن التهرب الضريبي يمكن أن يكون مشمولاً في التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية.

الجدول 1: أمثلة على الأنشطة حسب التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية

أمثلة للأنشطة حسب التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية	فئات التدفقات المالية غير المشروعة
08041 المخالفات التسعيرية والضريبية والجمركية 08042 الجرائم ضد قانون الشركات، بما في ذلك المنافسة والاستيراد / جرائم التصدير؛ انتهاكات ضد اللوائح التجارية 08045 إساءة استخدام السوق أو التداول بناءً على معلومات داخلية، والاتفاق حول الأسعار	الممارسات الضريبية والتجارية
020221 اختطاف 0203 الرق والاستغلال 0302 الاستغلال الجنسي 02051 ابتزاز 0401 السرقة مع العنف 0501 السطو 0502 السرقة 09062 تمويل الإرهاب	استغلال وتمويل الأنشطة الإرهابية (أجزاء من الأقسام 02، 04، 09)
يتضمن التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية قائمة طويلة من الأنشطة، بما في ذلك على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات (060132)، والاتجار بالأسلحة النارية (090121)، والتعدين غير القانوني (10043)، وتهريب المهاجرين (08051)، وتهريب البضائع (08044)، الاتجار بالأحياء البرية (100312)	الأسواق غير القانونية
07031 الفساد 07032 الاختلاس 07033 إساءة استخدام السلطة 07034 استغلال النفوذ 07035 الإثراء غير المشروع أعمال فساد أخرى	الفساد (القسم 0703)

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ملاحظة: هذه القائمة مخصصة فقط لتقديم بعض الأمثلة وليست شاملة.

يصف التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية الإجراءات والسلوكيات المتعلقة بكل فئة ويقدم أمثلة على أنواع الأنشطة المعنية. الأنشطة المذكورة أعلاه هي أيضا مصادر تدفقات مالية غير مشروعة قد يكون من المفيد ربط فئات التدفقات المالية غير المشروعة وكذلك الأنشطة التي تنبثق منها بقنوات العبور الخاصة بها. وهذا يتطلب مزيدًا من الدراسة، حيث قد تنطبق التدفقات المالية المماثلة على مجموعة متنوعة من القنوات. من المحتمل أن يعتمد توافر البيانات واختيار الأساليب الإحصائية على نوع النشاط الذي يؤدي إلى ظهور التدفقات المالية غير المشروعة والقنوات المستخدمة.

علاوة على ذلك، في حين أن التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية يعتبر الأنشطة غير المشروعة، مثل الأعمال المخالفة لأحكام الدخل والأفعال التي تنطوي على سلوك منظم أو محظور لأسباب أخلاقية أو أدبية (0804)، فإنه يركز على الأفعال والسلوكيات التي تُعزى إلى أنواع مختلفة من الجرائم. يجب أيضًا تطوير تصنيف يسمح بتغطية جميع التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالأنشطة الضريبية والتجارية.

الامتثال الإحصائي والصلة بالسياسة: الحالة الخاصة للاتجار بالأشخاص

تم تصميم الفئات الأربع من الأنشطة التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة لتتوافق مع المعايير الإحصائية ولكن لا ينبغي اعتبارها عملية تجميع ثابت لأغراض سياسية. ترتبط فئة التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن الأنشطة الضريبية والتجارية والفساد بوضوح بمجالات سياسية راسخة ومختلفة، لكن تعتبر الفئتين الأخريين - الأسواق غير القانونية والأنشطة من النوع الاستغلالي - أقل ارتباطًا. تشمل فئة الاستغلال، على سبيل المثال، الأنشطة التي تشمل مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بإجابات سياسة مختلفة، من الجريمة المنظمة إلى الجريمة التقليدية والإرهاب. علاوة على ذلك، فإن التمييز بين الأنشطة المرتبطة بالأسواق غير المشروعة وتلك المرتبطة بالاستغلال، على الرغم من وضوحه إحصائياً، لا يتوافق مع أطر تحليلية منفصلة بوضوح. يتم تضمين الاتجار بالأشخاص، على سبيل المثال، في فئة الأنشطة الاستغلالية، ولكن من وجهة نظر تحليلية وسياسية، فإنه غالبًا ما يُعتبر جزءًا من الأسواق غير القانونية نظرًا لأنه يتم ارتكابه لأسباب اقتصادية وغالبًا ما يتم تحليله في سياق أنشطة أخرى. الأسواق غير القانونية المرتبطة بالجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية؛ تحت قياس التدفقات المالية غير المشروعة هذه الأنشطة هي جزء من الأسواق غير المشروعة. يمكن دائمًا تحليل التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن الاتجار بالبشر في إطار السياسة والإطار التحليلي الأنسب بناءً على ظروف محددة أو وطنية.

يستند التمييز الإحصائي بين الأسواق غير المشروعة والأنشطة الاستغلالية على مفهوم الاتفاق المتبادل. بالنسبة للأولى، يتم توليد الدخل من خلال تبادل السلع (أو الخدمات) عن طريق الاتفاق المتبادل بين طرفين أو أكثر، كما في حالة تهريب المخدرات أو الأسلحة النارية. في المقابل، في الأنشطة الاستغلالية، يستفيد الجناة من استغلال أشخاص آخرين. على سبيل المثال، في حالة الاتجار بالبشر أو العمل الجبري أو العبودية، يحصل الشخص (أو المجموعة) على المزايا المالية من خلال استغلال فرد أو أكثر دون اتفاق متبادل.

الاتجار بالبشر جريمة معقدة وقد لا تنطوي على معاملة اقتصادية تتم بين المتاجر بالبشر والضحية، لأن أي معاملة اقتصادية محددة إحصائيًا يجب أن تستند إلى اتفاق متبادل. قد تحدث معاملات أخرى بين الضحية والمتاجر (على سبيل المثال، وقت الانتداب) أو بين المتاجرين أثناء العملية المعقدة لتجنيد الضحايا أو نقلهم أو إيوائهم، ولكن يبدو أن استغلال الضحايا هو في نهاية المطاف النشاط الرئيسي من خلالها يَجُن المتاجرون (أفراد أو جماعات إجرامية منظمة) دخلهم الرئيسي غير المشروع. وبالمثل، ينطبق هذا أيضًا على جرائم مثل الاستغلال الجنسي أو العمل الجبري. يمكن إنشاء التدفقات المالية غير المشروعة المختلفة كجزء من العملية المعقدة للاتجار بالبشر، ويجب تصنيفها من حيث المبدأ على أنها "أنشطة من النوع الاستغلالي"، على الرغم من أنه يمكن أيضًا تقييمها من وجهات نظر تحليلية أخرى.

6. المقاربة الإحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

يمكن تجميع المقترحات التي تهدف إلى قياس التدفقات المالية غير المشروعة وفقًا لمقاربتين رئيسيتين:

1. الطرق التنازلية التي تحاول قياس التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تفسير أو نمذجة التناقضات في أنواع مختلفة من البيانات المجمعة، مثل الطلب على العملات الأجنبية، والتجارة الدولية، وحساب رأس المال لميزان المدفوعات.²⁸ يمكن استخدام طرق مثل إحصائيات عاكسة كمصدر للمعلومات عن بعض التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة التي يتم إنشاؤها في سياق الأنشطة الاقتصادية القانونية ولكن يتم نقلها بشكل غير مشروع.

2. الطرق التصاعدية التي تحاول قياس التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تحليل سير عمل الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة، وتحديد مجموعة التدفقات التي يمكن تحديدها على أنها تدفقات مالية غير مشروعة وإنتاج تقديرات لكل منها.²⁹ يتم الحصول على التقديرات الشاملة من خلال التجميع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى، حسب نوع أو مصدر التدفق المالي غير المشروع على سبيل المثال.

تماشيًا مع الإطار الإحصائي المقدم هنا، حيث يتم تحديد أنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة فيما يتعلق بالنشاط الذي يولدها، تُقترح مقارنة قياس مباشر وتصاعدي.

هناك تمييز مهم بين مرحلتين مختلفتين يمكن فيهما توليد تدفقات مالية غير مشروعة، والتي تعكس غرضين مختلفين:³⁰

- **التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بتوليد الدخل:** أي جميع المعاملات عبر الحدود التي تتم في سياق إنتاج السلع والخدمات غير المشروعة أو جميع العمليات عبر الحدود³¹ التي تدر بشكل مباشر الدخل غير مشروعة لجهة فاعلة في سياق نشاط غير منتج.
- **تدفقات مالية غير مشروعة متعلقة بإدارة الدخل:** أي جميع المعاملات عبر الحدود التي تم تطويرها لاستخدام الدخل (غير المشروع) للاستثمار في الأصول المالية وغير المالية (قانونية أو غير قانونية) أو لاستهلاك السلع والخدمات (قانونية أو غير قانونية).

نتيجة لذلك، يمكن أن نتحدث عن تدفقات مالية غير مشروعة عندما تولد الأعمال الإجرامية دخلاً غير مشروع. عند بيع سلع وخدمات غير مشروعة، ينتقل تدفق من القيمة من المشتري إلى البائع. وبالمثل، فإن الابتزاز يدر عائدات للمبتز. تحدث التدفقات المالية غير المشروعة الواردة والصادرة عند توليد الدخل خلال تنفيذ المعاملة المعنية عبر الحدود (على سبيل المثال عندما يتم بيع شحنة من المخدرات غير المشروعة من قبل مقيم في بلد إلى مقيم في بلد آخر).

يمكن أيضًا إنشاء التدفقات المالية غير المشروعة من خلال إدارة الدخل غير المشروع، والذي يتوافق مع استخدام هذا الدخل بغاية الاستثمار أو الاستهلاك، أو الإدارة غير المشروعة للدخل المتولد في إطار نشاط اقتصادي قانوني، على سبيل المثال من أجل تقليص القاعدة الضريبية. إذا تم تنفيذ النشاط في الخارج، فإنها تشكل تدفقات مالية غير مشروعة صادرة. أما إذا كان الدخل مستمدًا من نشاط غير مشروع يحدث خارج ولاية قضائية ولكن تم تنفيذه أو استثماره في الولاية القضائية الوطنية، فسيتم توليد تدفق مالي وارد غير مشروع.

²⁸ يمكن تجميع المقاربات التنازلية وفقًا لمجموعة المعلومات التي تُمكن من فحص التناقضات. يعتمد نهج الطلب على النقود (Schneider, F. and Schneider, F., 2011) على المقارنة بين الطلب الحقيقي على النقود وكميتها التي ينبغي أن تُطلب بناءً على مؤشرات اقتصادية ملحوظة. تستخدم طريقة الأموال الساخنة والمقاربة المتبقية التناقضات في الحسابات المالية لتقدير مقدار التدفقات المتعلقة بالاقتصاد غير الملحوظ. يمكن أن توفر التناقضات في إحصاءات التجارة المتطابقة مقياسًا للتدفقات غير المشروعة المتعلقة بالتجارة الدولية (Gara et al., 2016). تركز نماذج الجاذبية (Walker, 1995؛ Unger et al., 2006) على درجة الجاذبية لتحديد مدى إمكانية اعتبار التدفقات المالية بين البلدان غير مشروعة.

²⁹ مقارنة القياس المعروض هنا يتوافق مع نهج يوروستات (2018).

³⁰ يتوافق هذا التصنيف مع نظام الحسابات القومية: يشير توليد الدخل إلى المعاملات المتعلقة بحساب إنتاج نظام الحسابات القومية وتوليد وتوزيع حساب الدخل نظام الحسابات القومية، بينما تشير إدارة الدخل إلى المعاملات في حساب رأس المال. واستخدام الدخل نظام الحسابات القومية.

³¹ يتم تعريف المعاملة على أنها تبادل بين الأطراف، بغض النظر عن نوع اتفاق بينهما.

باختصار، يمكن أن تعزى التدفقات المالية الدولية إلى أربعة أنواع مختلفة من التدفقات ألا وهي التدفقات الواردة والصادرة المتأتية من توليد الدخل غير المشروع والتدفقات الواردة والصادرة من إدارة الدخل غير المشروع. تأخذ هذا المقاربة في الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للتمويلات المالية غير المشروعة، والتي تشمل عدة أنواع مختلفة من الأنشطة، بما في ذلك التدفقات الناشئة عن أنشطة غير مشروعة، والمعاملات غير المشروعة التي تهدف إلى تحويل الأموال التي لها مصدر مشروع والتدفقات الناشئة عن أنشطة مشروعة مستخدمة بطريقة غير مشروعة. ويحدد الأنواع الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة التي يتعين قياسها ويضع إطارًا قائمًا للتعريف والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية الموجودة، بما يتماشى مع نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات. تصف الأقسام التالية صلة هذه التدفقات بأنماط التدفقات المالية غير المشروعة الأربعة.

التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بتوليد الدخل

ترتبط التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن توليد الدخل بشكل أساسي بالسلع والخدمات المقدمة في الأسواق غير القانونية بصفقات تهدف إلى تنفيذ عمليات إنتاجية غير مشروعة لتحقيق أرباح. مثل أي عملية إنتاجية، يمكن تمثيل توليد الدخل بثلاثة مجاميع رئيسية: الناتج الإجمالي، والنفقات الوسيطة (أو التكاليف الوسيطة) والقيمة المضافة (والتي تمثل أيضًا صافي دخل الجهات الفاعلة).

- **الدخل الإجمالي (غير المشروع) / الناتج الإجمالي (غير المشروع)** يشير إلى قيمة السلع أو الخدمات غير المشروعة التي تم توليدها خلال فترة معينة. يتم تحديد القيمة على قاعدة الكمية - الوقت - السعر (حيث يكون السعر، على سبيل المثال، سعر التجزئة في السوق المحلية، أو سعر التصدير إذا تم تصدير البضائع).
- **مصاريف وسيطة (غير مشروعة)** يشير إلى قيمة المدخلات (القانونية وغير القانونية) المكتسبة من أجل إنتاج سلع وخدمات غير مشروعة خلال فترة زمنية معينة. يتم تحديد قيمة هذه المدخلات على أنها كمية مصنفة حسب السعر (حيث يكون السعر، على سبيل المثال، السعر المحلي إذا تم شراء البضائع من مقيم، أو سعر الاستيراد إذا تم شراء البضائع من شخص غير مقيم).
- **القيمة المضافة (غير المشروعة) / الدخل الصافي (غير المشروع)** هي النتيجة الاقتصادية لعملية الإنتاج يتم تحديدها من خلال إجمالي الإنتاج مطروحًا منه المصروفات الوسيطة. كما يمثل صافي الدخل (الدخل بعد احتساب التكاليف) التي حققته جميع الجهات الفاعلة التي تقوم بالنشاط غير المشروع.

تتولد التدفقات المالية غير المشروعة الواردة عندما يتم تصدير السلع والخدمات غير المشروعة إلى الخارج. يمكن أن تكون هذه المنتجات إما مخصصة للاستهلاك النهائي (على سبيل المثال، يبيع بائع تجزئة عبر الإنترنت الأدوية الاصطناعية مباشرة إلى مستهلك في بلد آخر)، أو أن تشكل مدخلات وسيطة (مشروعة أو غير مشروعة) لعمليات الإنتاج غير المشروعة في بلد أجنبي (يتم تصدير المورفين إلى بلد آخر لإنتاج الهيروين، أو يتم شراء خدمات النقل من قبل تاجر غير مقيم لشحن الكوكايين). تحدث التدفقات المالية غير المشروعة الصادرة عندما يتم استيراد المدخلات الوسيطة مقابل الدفع من الخارج (يتم استيراد الأدوية لإعادة بيعها محليًا لاحقًا، على سبيل المثال) أو عند استيراد السلع والخدمات غير المشروعة النهائية.

وبالمثل، يحدث هذا النوع من التدفقات المالية غير المشروعة عندما يقوم كيان أجنبي برشوة موظف عمومي لتسهيل منح عقد عام أو إذن لاستخراج الموارد الطبيعية. يمكن اعتبار الخدمة غير القانونية التي يقدمها الموظف العام الفاسد نشاطًا إنتاجيًا - أي نتيجة لاتفاق متبادل - تنتج عنه تدفقات مالية غير مشروعة من البلد الذي يقع فيه الكيان التجاري في بلد المسؤول العمومي.

التدفقات المالية غير المشروعة المُتأتية من إدارة الدخل

يمكن أن تنتج التدفقات المالية غير المشروعة من استخدام (إدارة) الدخل غير المشروع الناتج عن أي من أنواع الأنشطة الأربعة المدرجة في الجدول 1. يولد هذا الدخل غير المشروع تدفقات مالية غير مشروعة عند تحويلها إلى الخارج بغاية الاستثمار أو الاستهلاك.

تنشأ التدفقات المالية غير المشروعة الصادرة عندما يتم استخدام الأموال غير المشروعة المقيمة لشراء سلع وخدمات من الخارج (بخلاف تلك التي تم احتسابها على أنها تكاليف وسيطة) أو للحصول على أصول مالية أو غير مالية أجنبية. بشكل متماثل، يتم إنشاء التدفقات المالية غير المشروعة الواردة إذا تم استخدام أموال غير مشروعة غير مقيمة (الناتجة عن الاتجار بالمخدرات في بلد آخر على سبيل المثال) في البلد المعني. يصعب قياس هذه التدفقات وليس من السهل ربطها بنشاط غير مشروع محدد.

ترتبط أهمية إدارة الدخل التدفقات المالية الصادرة بصافي الدخل (المشروع أو غير المشروع) المُتولد في البلد المعني. تعتمد أهمية إدارة عائدات التدفقات المالية غير المشروعة الواردة على عوامل أخرى، مثل درجة جاذبية الدولة فيما يتعلق بغسيل الأموال، والفرق بين البلدان من حيث معدلات الضرائب والقواعد واللوائح، واحتمال قيام المواطنين الذين يعيشون في الخارج بإرسال الدخل المتولد بشكل غير مشروع إلى الوطن، والهيكل الداخلية للشركات متعددة الجنسيات والشركات الأخرى ذات التواجد العالمي. يمكن أن تشير التدفقات المالية غير المشروعة المُتأتية من إدارة الدخل أيضًا إلى الدخل المتأتي من الأنشطة الاقتصادية القانونية (أو غير القانونية) التي يتم تحويلها بشكل غير مشروع إلى الخارج.

يمكن ربط الأنشطة المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح بالتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة كجزء من إدارة الدخل. يمكن أن تتخذ الأنشطة المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح هذه أشكالًا مختلفة،³³ والتي قد تشمل الوضع الاستراتيجي للديون والأصول غير الملموسة، والتلاعب في أسعار التحويل، والتجنب المصطنع للمقر الدائم وغيرها من الاستراتيجيات. تتراوح تقديرات تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح من 100 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 600 مليار دولار أمريكي.³⁴

يمكن أن تحدث التدفقات المالية غير المشروعة أيضًا عندما يتم تحويل الأموال خارج ولاية قضائية بغرض التهرب من الضرائب (وليس تجنبها). وهذا يشمل الإخفاء غير القانوني للدخل أو الأصول عند التعامل مع السلطات الضريبية. يمكن أن يُستخدم الأشخاص الاعتباريين³⁵ الذين ليس لهم أي نشاط اقتصادي حقيقي في استراتيجيات التهرب الضريبي ولإخفاء الأموال الفاسدة من قبل الموظفين العموميين، وكذلك للأنشطة الإجرامية الأخرى مثل غسيل الأموال. على سبيل المثال، يمكن للشركات توفير وسيلة لنقل وإخفاء أرباح الأعمال في الولايات القضائية منخفضة الضرائب وتقليل الالتزامات الضريبية، أو لإخفاء المالك المستفيد أو المستثمر النهائي لتجنب دفع الضرائب على دخل الإيداع. بالإضافة إلى ذلك، تهدف سلاسل هؤلاء الأشخاص الاعتباريين الذين يعلنون بشكل خاطئ أو لا يعلنون بتاتا عن المستفيدين الفعليين، والتي تسمى أيضًا "مركبات الملكية المجهولة"، إلى الاستفادة من الدوائر التي تقدم مزايا ضريبية، والتي يمكن أن تولد التدفقات المالية غير المشروعة.

³³ "تجنب ضرائب الشركات الدولية: مراجعة للقنوات وأحجام التأثير والنقاط العمياء"، مجلة المسوحات الاقتصادية، المجلد عدد 3 جويلية (2020) صفحة 688 – 660. Beer, S., Mooij, R. and Liu, L.

³⁴ "تقدير الآثار المالية لتآكل القاعدة وتحويل الأرباح: توافر البيانات والتحليل قضائياً"، الشركات عبر الوطنية، المجلد 25، رقم 2

³⁵ في سياق المؤسسة كهيكل

الرسم البياني 3: التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بإدارة الدخل



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

7. الخاتمة

حددت هذه الوثيقة التعريف الإحصائي ونطاق التدفقات المالية غير المشروعة لغرض قياس مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.4.1. وقد تم اعتماد هذه الخطوات الأولى المهمة من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بالتخطيط والتنمية. ستكون الخطوات التالية هي تطوير واختبار سلسلة من المنهجيات الإحصائية المتسقة مع التعريفات المذكورة أعلاه ونظام الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات. تقوم البلدان بالفعل بجمع البيانات عن عدد من الأنشطة غير المشروعة والإحصاءات الأخرى التي يمكن أن تسهم في قياس مؤشر هدف التنمية المستدامة 16.4.1. يمكن قياس بعض جوانب التدفقات المالية غير المشروعة بسهولة أكبر، على سبيل المثال، تلك التدفقات الناشئة عن التجارة في السلع والخدمات غير المشروعة (مثل أسواق المخدرات غير المشروعة، وتهريب المهاجرين ومنتجات الحياة البرية المحظورة)، والتي يتم جمع بيانات وطنية ودولية عن العرض والطلب وتدفقات التجارة والأسعار حولها بشكل منهجي.

أثبت الإطار المقدم في هذه الوثيقة فائدته في تقييم التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن التجارة في السلع غير المشروعة، كما يتضح من الاختبار في البلدان التي كانت موضوع التجربة. يسمح التمييز بين توليد الدخل وإدارته باستخدام إحصاءات وتقديرات السوق غير القانونية، مثل بيانات العرض والطلب والأسعار والمصادرة، لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة. يجب استخدام مجموعة مختلفة من المعلومات لتحليل كيفية استخدام الدخل. وهذا يعني أنه يمكن تقييم التدفقات المالية غير المشروعة بدرجات متفاوتة من حيث الشمولية، اعتمادًا على توافر البيانات.

يصعب تقدير بعض عناصر التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الابتزاز وإساءة استخدام السلطة والإثراء غير المشروع والممارسات الضريبية غير المشروعة. لا تزال البيانات حول هذه الأنشطة متفرقة. هناك حاجة إلى مزيد من العمل، بدءًا من العناصر التي تتوفر حولها بيانات مع مراعاة أي تعديلات ضرورية لتجنب الحساب المزدوج. بالإضافة إلى ذلك، من الناحية العملية، قد يكون من الضروري تقدير بعض التدفقات المالية غير المشروعة التي تثير أكبر قدر من الشكوك، مثل تلك الناشئة عن الأنشطة الضريبية والتجارية.

تتمثل الخطوات التالية في تطوير واختبار سلسلة من المقاربات الإحصائية وفقًا للتعريفات المقابلة. على الرغم من أن البلدان تقوم بالفعل بجمع البيانات ذات الصلة، سيكون من المهم بناء قدرتها على تحسين تجميع البيانات والإحصاءات حول هذا الصنف من التدفقات. سيساعد الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع المنظمات الشريكة، البلدان على تحسين قدرتها الإحصائية على فهم وتقدير التدفقات المالية غير المشروعة. هناك سلسلة من الدراسات التجريبية الجارية والتي ستساعد في تحسين الإطار المفاهيمي وتطوير إرشادات منهجية حول قياس هذه التدفقات.

ستواصل مجموعة العمل الإحصائي عملها في دعم البلدان في جمع وتصنيف البيانات الوطنية بهدف تطوير دليل تجميع عملي لقياس هذه التدفقات على أساس هذا الإطار المفاهيمي. وسيشمل ذلك تصنيف أنشطة توليد هذه التدفقات، المرتبطة بأنواعها وقنواتها، مع الأساليب الموصي بها لقياسها. سيسعى المزيد من العمل أيضًا إلى تطوير مقياس أكثر دقة لهذه التدفقات لدعم الإجراءات السياسية. في المستقبل، قد يكون من المفيد استكشاف قياس هذه التدفقات كحسابات فرعية ضمن الإطار الأوسع للحسابات القومية.

المراجع

- أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أفغانستان، وزارة مكافحة المخدرات، تقرير التحقيق الأفغاني حول الأفيون 2002-2018. متاح على: <https://www.unodc.org/unodc/en/crop-monitoring/index.html> تم الدخول 11 أبريل 2020).
- ارديزي دي فرانسيسيس، جياماتيو، دفع نقدا، الشذوذ وغسيل الأموال، تحليل اقتصادي قياسي للبلديات الإيطالية، دفتر بيانات مكافحة غسل الأموال (مصرف إيطاليا)، جانفي 2016 https://uif.bancaditalia.it/pubblicazioni/quaderni/2016/quaderni-5-2016/QAR_Analisi_e_Studi_n_5_INTERNET.pdf.
- "تجنب ضرائب الشركات الدولية: مراجعة القنوات وأحجام التأثير والنقاط العمياء". مجلة الدراسات الاستقصائية الاقتصادية (جولية 2020 ص 660-688). Beer, S., Mooij, R. et Liu, L).
- "تقدير الآثار المالية لتآكل القاعدة وتحويل الأرباح: توافر البيانات والقضايا التحليلية"، الشركات عبر الوطنية، المجلد 25، عدد 2 (سبتمبر 2018). متوفر على: <https://doi.org/10.18356/e1d7a8b4-en>. (Bradbury, D., Hanappi, T. et Moore, A).
- المفوضية الأوروبية، مؤشرات التخطيط الضريبي العدواني - التقرير النهائي (لوكسمبورغ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2017). متوفر على https://ec.europa.eu/taxation_customs/sites/taxation/files/taxation_papers_71_atp (تم الاطلاع عليه في 5 أغسطس 2020).
- المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية كتيب حول تجميع إحصاءات الأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات (لوكسمبورغ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2018). متاح على https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/8714610/KS-05-17-202-EN_N.pdf/eaf638df-17dc-47a1-9ab7-efe68476100 تم الاطلاع في 14 أبريل 2020.
- غارام، جياماتيو، م و وتوسيتي. مرآة سحرية في يدي ... كيف يمكن لإحصائيات مرآة التجارة أن تساعدنا في الكشف عن التدفقات المالية غير القانونية. دفاتر مكافحة غسل الأموال، (بنك إيطاليا، 2016). متاح على العنوان: https://uif.bancaditalia.it/pubblicazioni/quaderni/2018/quaderni-10-2018/Quaderno_n.10_Magic_mirror_in_my_hand.pdf?language_id=1.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (واشنطن العاصمة 2009).
- صندوق النقد الدولي، التقرير الأولي لفريق العمل المعني بالاقتصاد غير الرسمي (واشنطن العاصمة 2018). متاح على: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2018/pdf/18-10.pdf> (تم الاطلاع عليه في 10 فيفري 2020).
- صندوق النقد الدولي، اقتصادات الظل حول العالم: ماذا تعلمنا خلال العشرين سنة الماضية؟ (2018) متاح على: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583> تم الاطلاع عليه في 06 أوت 2020.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خطة عمل تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (2013). متاح على: <https://www.oecd.org/ctp/BEPSActionPlan.pdf> (تم الاطلاع عليه في 9 جوان 2020).
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قياس ومراقبة بيانات تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، (2015). لإجراء 11-2015 التقرير النهائي، مشروع OECD / G20 حول تآكل القاعدة وتحويل الأرباح. (نشر عن طريق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باريس 2015).
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسرد المصطلحات الإحصائية. متاح على: <https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=350> تم الاطلاع عليه في 09 جوان 2020.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020)، إعلان الإطار الشامل بشأن آكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين بشأن النهج ذي الركبتين لمعالجة التحديات الضريبية التي تثيرها رقمنة الاقتصاد - يناير 2020، إطار العمل الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
- متوفر على: <https://www.oecd.org/tax/beps/statement-by-the-oecd-g20-inclusive-framework-on-beps-january-2020.pdf> تم الاطلاع عليه في 09 جوان 2020.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020)، إعلان الإطار الشامل بشأن BEPS لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين بشأن النهج ذي الركبتين لمعالجة التحديات الضريبية التي تثيرها رقمنة الاقتصاد. جانفي 2020

<https://www.oecd.org/tax/beps/statement-by-the-oecd-g20-inclusive-framework-on-beps-january-2020.pdf>

تم الاطلاع عليه في 09 جوان 2020
شنايدر، ف. (محرر) كتيب عن اقتصاد الظل (شلتنهام، طبعت إدوارد إدغار، 2011).
شنايدر، إف وويليامز، اقتصاد الظل. (معهد الشؤون الاقتصادية، 2013، لندن).
متوفر على: <https://ssrn.com/abstract=2286334>.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء بشأن الأساليب الإحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، جنيف، 20 إلى 22 جوان 2018.
متوفر على: <https://unctad.org/en/Pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1864>
تم الاطلاع عليه في 09 جوان 2020
مبالغ وآثار غسيل الأموال (وزارة المالية، 2006، لاهاي)
متوفر على: <http://www.ftm.nl/wp-content/uploads/2014/02/witwassen-in-nederland-onder-zoek-naar-criminele-gelds>

الأمم المتحدة، المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية لعام 2008 (منشورات الأمم المتحدة، المبيعات رقم XVII. 29.08)
A/RES/70/1 الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار اعتمدته الجمعية العامة في 25 سبتمبر 2015
A/CONF.227/20 الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا 16-13 جويلية 2015 (نيويورك، 2015).
الأمم المتحدة (2017)، الإطار العالمي للمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة. A/RES/71/313. (تم الاطلاع عليه في 11 مارس 2020).
A/RES/58/4، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2004) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2004)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قرار اعتمدته الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003.
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (فيينا، 2015).
مشاورة الخبراء حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة (ت.م.غ.م)، فيينا، 12 و 14 ديسمبر. متوفر على: <https://unctad.org/en/pages/MeetingDetails.aspx?meetingid=1879>
(تم الاطلاع عليه في 09 جوان 2020)
الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، إرشادات أفضل الممارسات لتطوير التصنيفات الإحصائية الدولية (نيويورك، 2013). فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. متوفر على: https://unstats.un.org/unsd/classifications/bestpractices/Best_practice_Nov_2013.pdf
(تم الاطلاع عليه في 05 أوت 2020)
DSNU إرشادات أفضل الممارسات لتطوير التصنيفات الإحصائية الدولية (نيويورك، 2013). فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. متوفر على: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification>
(تم الاطلاع عليه في 15 ماي 2020)

Walker, J. تقديرات مدى انتشار غسيل الأموال في أستراليا وغيرها، ورقة أعدت للمركز الأسترالي لتقارير وتحليل المعاملات (سبتمبر 1995). متوفر على:

https://ccvsecondant.nl/fileadmin/w/secondant_nl/platform/artikelen_2018/Austrac_1995_Estimates_report.pdf